وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 18 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يستقر مع ترقب الأسواق بيانات الناتج المحلي لأكبر المستوردين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع أمس الاثنين وسط ترقب المستثمرين للبيانات الاقتصادية الصينية، بحثا عن مؤشرات على تعافي الطلب في أكبر المستوردين للنفط الخام في العالم.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بشكل طفيف 7 سنتات إلى 86.24 دولارًا للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82.47 دولارًا للبرميل، بانخفاض 6 سنتات.

حقق كلا العقدين مكاسبهما الأسبوعية الرابعة الأسبوع الماضي - وهي أطول سلسلة متتالية منذ منتصف عام 2022، وذلك بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلبًا قياسيًا في عام 2023 يبلغ 101.9 مليون برميل يوميًا، بزيادة قدرها 2 مليون برميل يوميًا عن العام الماضي.

ومن المتوقع أن يكون إصدار بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصيني للربع الأول هذا الأسبوع إيجابيًا بالنسبة لأسعار السلع الأساسية، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أنها ستمثل معظم نمو الطلب في عام 2023. ومن المقرر نشر البيانات الساعة 0200 بتوقيت غرينتش يوم الثلاثاء.

ومع ذلك، حذرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري من أن تخفيضات الإنتاج التي أعلنها منتجو أوبك + تهدد بتفاقم عجز إمدادات النفط المتوقع في النصف الثاني من العام ويمكن أن تضر المستهلكين وتعافي الاقتصاد العالمي. وفي ظل مزيد من التشديد على الإمدادات، ظلت صادرات النفط من شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي متوقفة بعد نحو ثلاثة أسابيع من قضية تحكيم قضت بأن أنقرة مدينة بتعويضات لبغداد عن الصادرات غير المصرح بها.

وأدى ارتفاع تكاليف إمدادات النفط الخام في الشرق الأوسط، التي تلبي أكثر من نصف الطلب في آسيا، إلى الضغط بالفعل على هوامش المصافي، مما دفعها إلى تأمين الإمدادات من مناطق أخرى. وتعمل المصافي أيضًا على زيادة إنتاج البنزين قبل ذروة الطلب في الصيف، مع خفض إنتاج الديزل وسط هوامش ربح متدهورة. وقال محللو آي إن جي في مذكرة: «لا تزال هوامش التكرير الأضعف سمة، مع الضعف الذي يغلب عليه نواتج التقطير الوسطى، ولن تساعد أسعار الخام القوية مصافي التكرير على هوامش الربح أيضًا».

وأضافوا أن أرباح الشركات الأميركية في الوقت نفسه يمكن أن تقدم أدلة على مسار سياسة الاحتياطي الفيدرالي ومسار الدولار.

وكان الدولار يقوى جنبًا إلى جنب مع رفع أسعار الفائدة، مما يجعل النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى. ويراهن المتداولون على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيرفع سعر الإقراض في مايو بمقدار ربع نقطة مئوية أخرى ودفع التوقعات بخفض سعر الفائدة إلى أواخر هذا العام، كما يحدث عادةً في التباطؤ.

وقالت تينا تينج، محللة أسواق سي ام سي، إن المستثمرين سيراقبون صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول للصين هذا الأسبوع، والتي من المتوقع أن تكون إيجابية بالنسبة لأسعار السلع الأساسية.

وقال توني سيكامور، المحلل لدى منصة أي جي، إن السوق يسعر بفرصة بنسبة 78 ٪ لرفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مايو، مع تسعير أقل من 60 نقطة أساس من التخفيضات بحلول نهاية العام. وأضاف «هذا يعني أن بعض الرياح الخلفية الداعمة للطلب على النفط الخام من توقعات تخفيض أسعار الفائدة الفيدرالية بدأت في التلاشي».

كان النفط ثابتًا بعد التقدم للأسبوع الرابع على خلفية علامات تشديد السوق، مع تحذير وكالة الطاقة الدولية من ارتفاع الأسعار في المستقبل، وتم تداول العقود الآجلة لغرب تكساس الوسيط فوق 82 دولارًا للبرميل بعد أن سجلت أطول مكاسب أسبوعية منذ يونيو. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن الخفض المفاجئ للإنتاج من قبل أوبك + سيضيق السوق أكثر مما كان متوقعا في السابق ويؤدي إلى مزيد من الزيادات في الأسعار، مما يلحق المزيد من الألم بالمستهلكين.

انتعش النفط بعد الأزمة المصرفية التي اجتاحت الأسواق ودفعت العقود الآجلة إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرًا في منتصف مارس، وأدى تقلص مخزونات الخام في مركز التخزين الرئيس للولايات المتحدة في كوشينغ وانقطاع الإمدادات من كردستان العراق إلى زيادة التشديد في الأسواق العالمية.

وقال وارن باترسون، رئيس إستراتيجية السلع الأولية في «أي ان جي» في سنغافورة، في مذكرة: «تخفيضات أوبك + عززت الأسعار بشكل واضح»، «ومع ذلك، فإن هوامش التكرير الأضعف تشكل مصدر قلق، مما يشير إلى ضعف الطلب، لا سيما على نواتج التقطير المتوسطة».

تدرس بعض شركات التكرير الآسيوية تخفيضات في معالجة النفط الخام مع تقلص هوامش الربح، في حين أن هناك علامات ضعف في سوق الديزل مما قد يؤدي إلى تفاقم مخاوف التباطؤ، ويمكن أن يضع ذلك حدًا أقصى لمكاسب أسعار النفط الأخرى.

وتشير التنبؤات إلى أن أسعار النفط سترتفع هذا الصيف، وأصدرت وكالة الطاقة الدولية مؤخرًا تقريرها عن سوق النفط في أبريل. يتوقع مشرف الطاقة العالمي أن يرتفع الطلب على النفط هذا الصيف، سيأتي ذلك مع تقلص الإمدادات بعد أن قادت المملكة العربية السعودية مؤخرًا خفضًا كبيرًا للإنتاج.

يجب أن تدفع هذه القوى المتصارعة أسعار النفط إلى الأعلى في الأشهر المقبلة، وهذا يوفر وقتًا رائعًا لشراء مخزونات النفط، من بين أهم الشركات التي يجب أن تفكر في الشراء قبل هذا الارتفاع هي ديفون للطاقة، ودايموندباك للطاقة، وماراثون للنفط. وقامت شركات النفط الثلاث مؤخرًا بعمليات استحواذ، مما عزز قدرتها على جني الأموال من ارتفاع أسعار النفط الخام.

ويعد الطلب على وقود الطائرات عاملاً كبيرًا يغذي زيادة الاستهلاك، والتي تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تدفع 57 ٪ من النمو المتوقع لهذا العام. في غضون ذلك، سيؤثر خفض الإنتاج الذي تقوده السعودية على الإمدادات. وكتبت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الصادر في أبريل أن «التخفيضات المفاجئة لإمدادات أوبك + المعلنة في 2 أبريل قد تؤدي إلى تفاقم عجز متوقع في إمدادات النفط في النصف الثاني من عام 23 وزيادة أسعار النفط في وقت تتزايد فيه حالة عدم اليقين الاقتصادي».

وتتوقع أن تتسع الفجوة العالمية بين العرض والطلب في الأشهر المقبلة لتصل إلى مليوني برميل في اليوم بحلول الربع الثالث. وهذه الفجوة الواسعة يمكن أن ترسل أسعار النفط الخام من مستوياتها الحالية في الثمانينات من القرن الماضي إلى نطاق 90 - 100 دولار للبرميل.

ستفيد أسعار النفط المرتفعة جميع منتجي النفط. ومع ذلك، فإن البعض في وضع أفضل للاستفادة من أسعار النفط الخام المرتفعة لأنهم قاموا بعمليات استحواذ ذات مغزى في الأشهر الأخيرة. على سبيل المثال، قامت شركة ديفون للطاقة بعمليتي استحواذ في العام الماضي، وأنفقت 865 مليون دولار لشراء حصص الإيجار والأصول ذات الصلة لشركة ريم روك للنفط والغازلتعزيز موقعها في حوض ويليستون.

وأعقب ذلك الاستحواذ على شركة فاليدوس للطاقة مقابل 1.7 مليار دولار، مما عزز موقعها في حوض إيجل فورد. ودفعت الشركة أقل من 2.2 ضعف التدفق النقدي لعمليات الاستحواذ هذه. ووضعت هذه الصفقات ديفون في وضع أقوى للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط هذا العام. وسيؤدي ذلك إلى منح ديفون المزيد من الأموال للمساهمين، ودفع 50 ٪ من التدفق النقدي الحر في توزيعات الأرباح ويمكنه إعادة أموال إضافية للمستثمرين من خلال عمليات إعادة شراء للأسهم.

وقامت شركة دايموندباك للطاقة أيضًا بإجراء عمليتي استحواذ في العام الماضي لتعزيز موقعها في حوض برميان، واشترت فايربيرد للطاقة مقابل 775 مليون دولار نقدًا بالإضافة إلى 5.86 ملايين من أسهمها. تبع ذلك شراء لاريو بيرميان مقابل 850 مليون دولار نقدًا بالإضافة إلى 4.18 ملايين سهم.
وتوقعت الشركة أن تعزز الصفقات التراكمية التدفق النقدي الحر عند توقعات أسعار النفط في ذلك الوقت. ومع احتمال ارتفاع أسعار النفط الخام الآن، فإنهم يجعلون الشركة قادرة على إنتاج المزيد من التدفق النقدي الحر هذا العام. سيمكن ذلك شركة دايموندباك للطاقة من إعادة المزيد من الأموال إلى مستثمريها فهي ترسل لهم ما يصل إلى 75 ٪ من تدفقاتها النقدية الفصلية المجانية من خلال مزيج من توزيعات الأرباح وعمليات إعادة الشراء. فيما دخلت شركة ماراثون أويل أيضًا في لعبة الاستحواذ العام الماضي ودفعت 3 مليارات دولار لشراء شركة اينزاين للموارد الطبيعية لتعزيز موقعها في حوض إيجل فورد، ومكنت الصفقة التراكمية العالية شركة ماراثون أويل من زيادة أرباحها بنسبة 11 ٪ بعد إغلاقها بناءً على نظرتها لأسعار النفط في ذلك الوقت.

ومع استعداد أسعار النفط الخام للارتفاع، ستنتج ماراثون المزيد من السيولة الفائضة هذا العام. وسيعطيها المزيد من المال لإعادة شراء الأسهم. وتقاعدت شركة ماراثون بنسبة 20 ٪ من أسهمها القائمة في الصناعة خلال الأرباع العديدة الماضية.

سوق النفط تترقب إشارات دعم من زخم تحسن البيانات الاقتصادية في الصين والهند

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت التقلبات السعرية في سوق النفط الخام انتظارا لإشارات جديدة داعمة خاصة البيانات الاقتصادية الصينية، التي قد تنبئ عن تعافي مؤثر في نمو الطلب، بينما يطبق تحالف «أوبك+» خفضا إضافيا للإنتاج لتعزيز الأسعار بعد الهبوط الحاد السابق الذي حدث بالتزامن مع الأزمة المصرفية العالمية.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن هناك حالة من الشكوك وعدم اليقين في السوق بشأن تمكن برامج تحول وانتقال الطاقة من تقليل الطلب على النفط والغاز بشكل كبير، بينما تؤكد «أوبك» حاجة المستهلكين إلى كل موارد الطاقة، وفي صدارتها الوقود التقليدي لعقود مقبلة، لافتين إلى تأكيد وكالة الطاقة الدولية وشركة بريتيش بتروليوم بقاء الطلب على النفط والغاز راسخا وقائدا لمزيج الطاقة على المدى الطويل. وذكر المحللون أن الصين تقود العالم في الإنفاق على الطاقات المتجددة مع إنفاق يزيد بنحو أربعة أضعاف على الولايات المتحدة، حيث تعمل الصين بقوة على توسيع بصمتها في مجال الطاقة، وقد استحوذت بالفعل على شركات الطاقة في بيرو والاقتصادات الناشئة الأخرى. وذكر روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن الطلب على النفط الخام يستعيد كثيرا من زخمه مع تحسن البيانات الاقتصادية في الصين وإنهاء كل قيود الإغلاق وأيضا في الهند، التي تمثل أسرع الاقتصادات الدولية نموا، مشيرا إلى أن هذا لا يمنع من تقديرات موازية تشير إلى مستقبل مشرق للسيارات الكهربائية. من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، إن «أوبك+» تعمل على استقرار سوق النفط الخام وتوازن العرض والطلب وبقاء المخزونات النفطية عند المستويات الصحية الملائمة وقد ارتأت ضرورة إجراء خفض إضافي للإنتاج بدءا من أيار (مايو) المقبل ليرتفع إجمالي خفض الإنتاج المطبق منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا، وذلك في أعقاب اتساع المخاوف من الركود والرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية لمكافحة التضخم وأضيف إلى ذلك أخيرا أزمتا انهيار بنك «سيليكون فالي» والاستحواذ على بنك «كريدي سويس».

وأضاف أن الطلب العالمي على الطاقة لا يشمل فقط الطاقة النظيفة، وهذا ما تدركه «أوبك» وتعمل عليه جيدا من خلال استراتيجيتها المستقبلية، حيث تدرك «أوبك» مدى حاجة معظم الناس إلى الطاقة، حيث يحتاجون إليها في جميع الأوقات ومن أولى أولوياتهم أن يحصلوا على هذه الطاقة، بينما يجيء مصدر الطاقة ومدى نظافتها كعنصر ثانوي لأغلب سكان العالم، مشيرا إلى توقع شركة «إكسون موبيل» ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة 15 في المائة من الآن حتى عام 2050.

من ناحيته، ذكر ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن قضية تغير المناخ تفرض ضغوطا هائلة على صناعة الطاقة في كل دول العالم، لكنها تبقى عاجزة أمام احتياجات المستهلكين المتزايدة في ظل بقاء أزمة فقر الطاقة، مبينا أن الدول المتقدمة ستعمل على تحسين كفاءة استخدامها للطاقة على مدى العقدين المقبلين بينما الدول النامية التي تمثل 80 في المائة من سكان العالم ستستخدم مزيدا من الطاقة أثناء سعيها إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل.

وأشار إلى أن الدول النامية تتوسع في بناء بعض طاقة الرياح والطاقة الشمسية، لكن رهانها الرئيس لا يزال على الوقود التقليدي خاصة في الصين، التي تبني محطات طاقة بالفحم بشكل وفير، بينما تغلق أوروبا والولايات المتحدة تلك المحطات، مبينا أنه رغم تكثيف بعض الدول لجهود تحول الطاقة انخفضت حصة النفط والغاز في مزيج الطاقة العالمي بمقدار بضع نقاط مئوية فقط.

بدورها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، إن قضية دعم الاستثمارات النفطية الجديدة خاصة في مشاريع المنبع تظل أمرا مهما وعاجلا لمصلحة استقرار الأسواق وتعزيز منظومة الطاقة العالمية، مشيرة إلى التحذيرات من أنه لا يتم استثمار ما يكفي في إمدادات النفط والغاز في المستقبل، مرجحة البدء في نفاد إمدادات النفط والغاز قبل أن يبدأ الطلب في الانخفاض.

ولفت إلى أن الطلب على النفط الخام سيظل قويا، لكن تقديرات لبعض البنوك والشركات الدولية تشير إلى أن الطلب على النفط سيبلغ ذروته في مكان ما في العقد الثالث من القرن الحالي، لافتين إلى أنه بمجرد توقف نمو الطلب سيكون المنتجون منخفضو التكلفة فقط في وضع جيد للربح وعلى رأسهم دول «أوبك».

وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط مع صعود الدولار وترقب المستثمرين رفعا محتملا لأسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ما قد يضعف آمال التعافي الاقتصادي.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.55 دولار بما يعادل 1.8 في المائة لتبلغ عند التسوية 84.76 دولار للبرميل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.69 دولار بما يعادل 2.1 في المائة إلى 80.83 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان الأسبوع الماضي للأسبوع الرابع على التوالي في أطول سلسلة مكاسب منذ منتصف عام 2022.

وارتفع الدولار جنبا إلى جنب مع أسعار الفائدة، ما جعل النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى. وارتفع مؤشر الدولار بنحو 0.6 في المائة أمس الإثنين.

ويراهن المتعاملون على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي سيرفع سعر الإقراض في مايو ربع نقطة مئوية مرة أخرى، وأرجأوا توقعات خفض الفائدة إلى أواخر العام، وهو ما يحدث عادة في حالة التباطؤ.

لكن من المتوقع أن يكون لنشر بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصيني للربع الأول من العام هذا الأسبوع أثر إيجابي في أسعار السلع الأولية، كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يأتي معظم النمو في الطلب على النفط من الصين في 2023. من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 86.80 دولار للبرميل الجمعة مقابل 87.77 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب عدة ارتفاعات سابقة، وأن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.17 دولار للبرميل.

قائد مُلِهم اتخذ من الإبداع منهجاً والأرقام لغةً

الرياض - محمد الحيدر

الرياض

في مكة المكرمة كان الإجماع على مبايعة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- ولياً للعهد، ومن عبقرية المكان استلهم استراتيجيات التخطيط المستقبلي لبناء الوطن وفق رؤية تصبغها المحلية، بتوجهات عالمية تخترق سقف الطموح، وتصب مباشرة في مصلحة الشعب السعودي، وتحقق آماله وتلبي تطلعاته، لأن الفكر الشاب للقائد الملهم، يلمس عن قرب أفكار الشريحة الأكبر من أبناء الوطن وهم الشباب ثروة المملكة الحقيقية، فكان يوم 26 رمضان عام 1438هـ الموافق 21 يونيو 2017م بقصر الصفا، مرحلة ونقلة نوعية في تاريخ المملكة، حتى أن الفكر الاستراتيجي تغيرت بوصلته، فهذا الرجل لا ترضيه تقليدية المسعى أو الفكر النمطي، بل يتخذ من الإبداع منهجاً، وأرقام الاقتصاد لغة، فهو رجل الطموح غير المحدود، والمخطط للمستقبل.

مشروع ربط

وفي تلك المناسبة –ذكرى بيعة سمو ولي العهد السادسة– نرصد نماذج في التخطيط الاستراتيجي لدولة شابة، فبالأمس القريب وقعت المملكة ومصر اتفاقيات مشروع الربط الكهربائي بين البلدين تبلغ تكلفته الإجمالية 1.8 مليار دولار، ويهدف المشروع إلى تبادل 3000 ميغاواط من الكهرباء بين البلدين.

وتندرج هذه الخطوة ضمن خطط المملكة بأن تكون مركزاً إقليمياً لتبادل الطاقة الكهربائية من خلال مشروعات الربط الكهربائي مع الدول ما يساهم في تعزيز السوق الإقليمية لتجارة الكهرباء، فإن هذا الربط يمثل صمام أمان للشبكتين الكهربائيتين السعودية والمصرية؛ لمواجهة طبيعة عدم استقرار الطاقات المتجددة بشكل عام، ويوفر استثمارات هائلة لمعالجة أي آثار تنتج عن ذلك، يتكون المشروع من ثلاث محطات تحويل، محطة في شرق المدينة ومحطة تبوك بالمملكة، ومحطة بدر شرق القاهرة. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد أطلقت الربط الكهربائي فيما بينها لتبادل الكهرباء، وتلبية الطلب المتنامي في وقت الذروة خاصة في أشهر الصيف مع ارتفاع الحرارة وزيادة استخدام أجهزة التكييف التي تزيد الأحمال الكهربائية.

هـذا المشـروع العمـلاق يربـط بيـن أكبر شـبكتين للكهرباء في الـدول العربية والشـرق الأوسـط من حيث طاقة إنتاج الكهرباء، ويمتد المشروع لأكثر من 1350 كلم، ويصل بين محطة شرق المدينة المنورة مروراً بمحطـة الجهـد الفائـق في تبوك ويعبـر خليج العقبة بطول 22 كلم وصولاً إلـى الأراضي المصرية ليتصل هناك بمحطة تحويل بدر، وتكمن أهميته باعتباره أكبر مشـروع ربط في المنطقة العربية حيث سييسـر هـذا الربط التبادل التجـاري للطاقة الكهربائية بين البلدين.

استثمار أكبر

وفـي مجـال الاسـتثمار الخارجي أعلنت أرامكو السـعودية عن الاسـتثمار الأكبر لها علـى الإطلاق في كوريا الجنوبية لمشروع تطوير مرفق تكسير بخاري للبتروكيميائيات المتكاملة بمقاييس عالمية من خلال شركة (إس – أويل) التابعة لها، وذلك سعيًا من الشركة لتوسيع نطاق أعمالها في قطاع البتروكيميائيات، وتماشيًا مع اسـتراتيجيتها لتعظيم سلسـلة القيمة في تحويل السوائل إلى كيميائيات، ويعرف هذا المشروع باسم «شاهين»، وتبلغ قيمته 26 مليار ريال سعودي 7- مليارات دولار- لاستخدام تقنية مبتكرة لأول مرة لتحويل النفـط الخـام إلـى مواد أولية للبتروكيميائيات، وسـيمثّل ذلك أول تسـويق لتقنية تحويـل النفط الخام إلى كيميائيات بالتكسير الحراري، مما يزيد من الإنتاج الكيميائي ويقلل تكاليف التشغيل، ويأتي هذا المشروع بعد اسـتثمار سـابق بقيمة 4 مليارات دولار في المرحلة الأولى من مشـروع توسـعة البتروكيميائيات الذي اكتمل في عام 2018م، وينتج المشروع ما يصل إلى 3.2 ملايين طن من البتروكيميائيات سنويًا، وسيشمل منشأة لإنتاج بوليمرات عالية القيمة، وقد بدأ المشروع في عام 2023 ويكتمل بحلول عام 2026.

أكبر نهر

وتظل المملكة القوة الأولى عالمياً في إنتاج وتحلية المياه، وتعتزم إطلاق أكبر مشروع مياه صالحة للشرب في العالم عن طريق حفر مجرى مائي بعمق أربعة أمتار وعرض 11 متراً وطول 12 ألف كيلو متر، وسينقل الميـاه المحـلاة عبـر ثلاثة أنابيب، قطر الأنبوب الواحـد 2.25 متر، وتمتاز تلك الأنابيب بأنها الأحدث عالمياً في مقاومة التسـريبات والصدأ والتآكل، وسـيصبح هذا الخط الناقل للمياه هو الأكبر في العالم بطول 12 ألف كلم، سينقل الخط المياه العذبة لكل مكان في المملكة.

ملكية فكرية

وتأتي ذكرى بيعة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه اللّه- وقد تحققت إنجازات متفردة، جاءت في أوقات متزامنة، لتعيد رسم خريطة الاستثمار في العالم، وتضع المملكة في قلب أعظم الكيانات التي تحفظ حقوق الملكية الفكرية، فبعدما أطلق سمو الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، أضحت المملكة على موعد مع اقتحام آفاق الاستثمار الأجنبي واجتذاب مصانع نوعية تمتلك تكنولوجيات متقدمة، ومن ثم توطينها، لتتواصل مسيرة الإنجاز التي كان لولي العهد دور أساسي فيها، وفي طليعتها إطلاق رؤية المملكة 2030 بما تحمله من مبادرات ومشروعات نوعية رائدة بدأت المملكة تجني ثمارها على مستوى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره.

عقول وطاقات

ولقد أطلق ولي العهد -رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية- الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، التي تعد أحد ممكنات تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، الداعمة للاقتصاد القائم على العلم والاختراعات الابتكار والإبداع من خلال إنشاء سلسلة قيمة للملكية الفكرية تحفّز تنافسية الابتكار والإبداع وتدعم النمو الاقتصادي لتصبح المملكة رائدةً في مجال الملكية الفكرية، حيث تمتلك المملكة قاعدة عريضة من الشباب المبدع والعقول والطاقات التي تمتلك موهبة الابتكار والإبداع، وتسعى المملكة لتمكين تلك الثروة البشرية، ليصبحوا نواة للاقتصاد الرقمي القائم على الابتكار والمعرفة والذكاء الاصطناعي، من خلال منظومة متكاملة للملكية الفكرية تدعم تطوير التقنيات والصناعات المبتكرة وتساهم في نمو المنشآت، كما ستمكن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تحفيز الاستثمار وخلق وظائف عالية الجودة ورفع مستوى الوعي بحقوق المبدعين والمبتكرين، واستناداً لما تمتلكه المملكة من عقول إبداعية ومواهب شابة تبتكر في مختلف المجالات وغيرها من الميزات التنافسية، جاء توليد الملكية الفكرية كإحدى ركائز الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي تستهدف المملكة من خلال هذه الركيزة إلى تعزيز قدرة المملكة على توليد أصول ملكية فكرية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية عالية، ثم جاءت ركيزة حماية الملكية الفكرية لتكون إحدى الركائز المهمة في هذه الاستراتيجية وتستهدف هذه الركيزة تنشيط اقتصاد السوق من خلال حماية الملكية الفكرية.

ويتناغم ذلك مع ما تشهده المملكة من تطور كبير في جميع المجالات، ونتيجة للفكر الاستراتيجي الذي يناسب السعودية الشابة الفتية، فكانت الطفرات في التعليم والثقافة والصحة والاقتصاد والرياضة، فقد شهدت هذه السنوات تحولات نوعية أكدت من خلالها أن سمو ولي العهد يضع ثقته في أبناء الوطن في تحقيقه أهداف رؤيته التنموية الشاملة، التي تنقل الأجيال لمراحل جديدة من الطموح غير المحدود، رغم ما يشهده العالم من اضطرابات وصراعات وأزمات وحروب.

طفرة تنموية

وسخّر الأمير محمد بن سلمان -حفظه اللّه- جهوده وتفكيره لتحقيق طفرة تنموية شاملة، فبدأ برسم خريطة المملكة وتحولها الاقتصادي في رؤية المملكة 2030، وبرنامج التحول الوطني بقيادة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ورؤية ولي العهد، فكان لذلك أعظم الأثر في احتفاظ المملكة بمكانتها العالمية بين مصاف الدول، ومنافستها للدول الكبرى في الكثير من الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية، وصارت المملكة قبلة لكبار القادة والسياسة وأهل المال والاقتصاد وعمالقة الثقافة والفنون، واستعدت المملكة ببنية تحتية لتكون من أكبر المراكز الاقتصادية والثقافية والسياحية في العالم بمشروعات عملاقة تحولها من الاعتماد على النفط إلى تنوع مصادر الدخل، وتفتح آفاقاً واسعة من العمل والتوظيف لأبناء الوطن، فكانت المملكة الدولة الأعلى نمواً في مجموعة العشرين بتحقيقها نسبة نمو 8.7 ٪ بعدما توقع صندوق النقد الدولي تحقيق المملكة نسبة نمو 7.2 ٪.

إن المملكة الفتية بقيادتها الحكيمة وضعت نصب أعينها التخطيط للمستقبل وإعداد البنية التحتية والتقنية والتشريعية لتفتح المجال أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكان من نتاج ذلك تراجع البطالة في المملكة إلى 8 ٪، وتلك النسبة تقترب مما ورد في رؤية المملكة 2030 ومستهدفاتها، فقد أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء، تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى 8 ٪ في الربع الأخير من عام 2022، انخفاضاً من 9.9 ٪ في الربع السابق، فيما استقر معدل المشاركة في القوى العاملة بين السعوديين عند 52.5 ٪، وسجلت معدلات البطالة أدنى مستوى لها على الإطلاق منذ بدء تسجيل البيانات في عام 1999م، وقد اقتربت من مستهدفات رؤية 2030 عند مستوى 7 ٪، مبينة أن معدل البطالة الإجمالي في البلاد، الذي يشمل السعوديين وغير السعوديين، انخفض إلى 4.8 ٪ في الربع الرابع مقابل 5.8 ٪ في الربع السابق

وذكر بيان الهيئة العامة للإحصاء أن الانخفاض في معدل البطالة كان مدفوعاً بنمو التوظيف في القطاع الخاص، والدعم المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تمكين المرأة التي حققت نجاحاً كبيراً، وأثبتت خلالها قدرة المرأة على اقتحام كل مجالات العمل، مستغلة المناخ الذي أتاحه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، إضافة لدعمه لشباب المملكة بشكل عام.

مسيرة عملية

وشمل معدل البطالة الإجمالي المقيمين الأجانب في المملكة الذين شكلوا ما يزيد قليلاً على ثلث إجمالي السكان في عام 2021م، ويحتاج معظمهم إلى عقد عمل للعيش في المملكة، وخلق فرص عمل، خاصةً بين المواطنين السعوديين، الذين تقل أعمار أكثر من 60 ٪ منهم عن 35 عاماً، جزء مهم من الأجندة الاقتصادية الطموح المعروفة باسم رؤية 2030 بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان التي تهدف لخفض الاعتماد على النفط، وانخفاض معدلات البطالة بين السعوديين ثلاث نقاط مئوية من 11 ٪ في الربع الأخير من 2021، كما زادت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بفضل التمكين وحرية الحركة التي حصلت عليها المرأة السعودية، إضافة إلى الدعم الاجتماعي.

إن احتفاءنا بتلك السنوات في عمر المسيرة العملية في قيادة البلاد لسمو ولي العهد، نرصد بميزان الموضوعية عدداً المشروعات التي تم تحقيقها على أرض الواقع، وليس التي سيتم العمل عليها، وركزنا أن يكون التقرير متنوعاً في رصده للمشروعات، بين الإقليمية والعالمية والمحلية، والأثر الاقتصادي والتنموي، خاصةً على شريحة الشباب الذين يعدون ثروة الوطن ومستقبله النابض بالحياة والفكر والتطلع لآفاق العلم والابتكار والإبداع، وتوليد الفرص الاقتصادية والاستثمارية، خاصةً ممن حملوا الرسائل العلمية؛ نتيجة ابتعاثهم في كبرى الجامعات الدولية، وهذا المنهج الذي أولته المملكة وقياداتها الحكيمة الرشيدة أهمية قصوى، فالعلم الأساس، والمستقبل بطل حكاية الإنجاز على أرض المملكة.

«السبع» تعتزم الإبقاء على سقف سعر النفط الروسي عند 60 دولارا للبرميل

الاقتصادية

قال مسؤول في مجموعة السبع: «إنها ستبقي على سعر برميل النفط الروسي المنقول بحرا عند 60 دولارا للبرميل»، رغم من ارتفاع أسعار الخام عالميا ودعوات بعض الدول إلى خفض السقف السعري للحد من إيرادات موسكو.

وبحسب «رويترز»، أضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن «مجموعة السبع وأستراليا اتخذتا قرارا بالإبقاء على السقف السعري خلال الأسابيع القليلة الماضية بعد مراجعة لسعر 60 دولارا، الذي تم تحديده في كانون الأول (ديسمبر)، بهدف الحد من قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا».

يأتي ذلك بعد ارتفاع شهدته أسعار النفط على مدى أربعة أسابيع بدعم من خفض الإنتاج الذي أعلنته مجموعة «أوبك+»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء بقيادة روسيا، فضلا عن تعافي الاستهلاك الصيني.

وقال المسؤول: «إن الخام الروسي يباع بخصم يبلغ نحو 30 دولارا أقل من سعر برنت».

وأضاف أن «مسؤولي مجموعة السبع خلصوا إلى أن السقف السعري يعمل على الحد من الإيرادات الروسية مع الحفاظ على استقرار سوق الطاقة»، لكنهم قالوا: «إنهم سيواصلون التنسيق لضمان المراقبة والتنفيذ بفاعلية».

ويحظر السقف السعري على الشركات في مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي توفير خدمات النقل والتأمين والتمويل للنفط والمنتجات النفطية الروسية إذا تم بيعها بما يزيد على الحد الأقصى.

كما فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا قيودا على واردات النفط الروسية.

وأشار المسؤول إلى أن تقريرا صدر في الآونة الأخيرة عن وكالة الطاقة الدولية خلص إلى أن نظام العقوبات الذي تبنته مجموعة السبع فعال فيما يتعلق «بعدم تقييد إمدادات الخام والمنتجات النفطية العالمية، مع تقليص قدرة روسيا على تحقيق عوائد من التصدير في الوقت نفسه».

وقالت تقارير الجمعة: «إن عوائد النفط الروسية ارتفعت في آذار (مارس) بمليار دولار على أساس شهري إلى 12.7 مليار دولار، لكنها لا تزال أقل بنسبة 43 في المائة مقارنة بالعام الماضي».

وقال المسؤول في مجموعة السبع: «إن صادرات الخام الروسية مستقرة فوق ثلاثة ملايين برميل يوميا».

يأتي ذلك في وقت قال فيه بافيل سوروكين النائب الأول لوزير الطاقة الروسي، في مقابلة أجراها مع مجلة «نفتيجازوفايا فيرتكال» للصناعة: «إن إنتاج النفط الروسي سيظل مستقرا حتى عام 2025»، مستشهدا بالتوقعات الحالية. وبلغ إنتاج روسيا من النفط في العام الماضي نحو 535 مليون طن متري «10.74 مليون برميل في اليوم»، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 515 مليون طن متري.

ويمثل النفط الذي يصعب استعادته أكثر من 40 في المائة من إنتاج الدولة و60 في المائة من الاحتياطي، ومن المتوقع أن تزداد كميته. وتتوقع روسيا أن يرتفع استهلاك الغاز المحلي ليصل إلى 529 مليار متر مكعب بحلول عام 2025، في ظل توسع شبكة الغاز.

من جهتها، قالت وزارة المالية الروسية، في بيان: «إنه من المقرر أن ترفع روسيا رسوم تصدير النفط الخام وزيت الوقود بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى 14.40 دولار للطن في أيار (مايو) المقبل، مقارنة بنيسان (أبريل) الجاري».

وتعكس الزيادة ارتفاع متوسط سعر خام الأورال الروسي خلال فترة المراقبة من 15 آذار (مارس) الماضي إلى 14 أبريل الجاري.

وكان متوسط سعر خام الأورال الذي استخدمته الوزارة لحساب الرسوم 51.15 دولار للبرميل، أو 373.40 دولار للطن.

أمين عام «أوبك»: خفض الإنتاج الطوعي حق سيادي للدول

أحمد مصطفى

اندبندنت

رفض الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، هيثم الغيص، انتقادات وكالة الطاقة الدولية لقرار خفض الإنتاج من جانب عدة دول ضمن تحالف أوبك+ الذي يضم الدول الأعضاء في أوبك وعدد من المنتجين من خارج المنظمة.

وفي مقابلة حصرية مع «إنرجي أنتليجنس» قال الغيص إن قرار الخفض الطوعي لم يكن قراراً من «أوبك+» ولكنه إجراء احترازي من عدة دول في التحالف لضبط إنتاجها حسب وضع السوق وهو «حق سيادي» لتلك الدول.

وكان التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية الصادر الأسبوع الماضي اعتبر أن «خفض الإنتاج الذي أعلنته أوبك+ مطلع الشهر يهدد بزيادة النقص في الإمدادات المتوقع في النصف الثاني من العام ويمكن أن يضر بالمستهلكين وبالتعافي الاقتصادي العالمي». وقدر تقرير الوكالة أن يشهد المعروض انخفاضاً بنحو 400 ألف برميل يومياً بنهاية العام.

إلا أن تلك التوقعات من الوكالة تعتمد على زيادة الطلب العالمي على النفط ربما بأكثر مما تشير إليه معدلات النمو الاقتصادي الحالية والمتوقعة. كما أن استمرار معدلات التضخم العالية وبالتالي تشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية في الدول الرئيسة يمكن أن يضغط على نمو الطلب نزولاً.

أساسيات السوق تثبت موقف «أوبك»

ورداً على تلك الاتهامات، قال الغيص إنها ليست المرة الأولى التي تنتقد فيها وكالة الطاقة الدولية «أوبك» أو تحالف «أوبك+»، «لكن أساسيات السوق هي التي تحكم في النهاية ولطالما أثبتت توقعات أوبك الدقيقة وقراراتها المبنية عليها أنها التصرف الصحيح».

وأشار الغيص في هذا السياق إلى قرار تحالف «أوبك+» في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي الذي اتخذ بالإجماع بخفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يومياً، وكيف كانت مواجهة القرار بانتقادات عنيفة واتهامات، لكن بعد عدة أشهر ومع تطورات السوق امتدح الجميع من محللين ومعلقين القرار باعتباره كان التصرف السليم للحفاظ على استقرار السوق.

وأوضح «لم يكن هناك قرار لتحالف أوبك+ في مطلع أبريل (نيسان) كما ذكرت وكالة الطاقة الدولية. بل كان هناك عدد من إجراءات ضبط الإنتاج أعلنتها بعض دول أوبك ودول أخرى منتجة من تحالف أوبك+. وهذا حق سيادي للدول أن تضبط إنتاجها طواعية في إجراء احتياطي. أما تغيير الحقائق والاستمرار في توجيه الاتهامات الباطلة فهو أمر ضار ويؤدي إلى عدم استقرار السوق واضطرابه».

ورداً على قول تقرير وكالة الطاقة الدولية إن خفض الإنتاج يضر بالاقتصاد العالمي، قال الغيص إن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الاقتصاد العالمي. وعدد منها أزمة المصارف الأخيرة في الولايات المتحدة وأوروبا واستمرار ارتفاع التضخم في دول كثيرة حول العالم. وأضاف: «فاقم من هذه العوامل بعض السياسات أيضاً... وكانت أسواق الطاقة الأخرى أكثر اضطراباً من أسواق النفط. ويعود استقرار أسواق النفط للدور الذي يلعبه تحالف أوبك+».

اتهامات غير صحيحة

واعتبر أمين عام أوبك أن اتهام النفط بأنه المسؤول عن التضخم غير صحيح «ونرى ذلك بوضوح في أرقام مؤشر التضخم الأساسي الذي يستبعد أسعار الطاقة والغذاء». وكرر التأكيد على أن سبب التقلبات في سوق النفط هو تراجع الاستثمار في التكرير والتوزيع نتيجة الدعوات المتكررة بالتخلي عن الاستثمار في صناعة النفط.

وأضاف: «لطالما حذرت أوبك من ذلك (تراجع الاستثمار في صناعة النفط) منذ سنوات. على العكس، نرى أن جهودنا لضمان استقرار سوق النفط العالمية مفيدة جداً للاقتصاد العالمي على المديين المتوسط والطويل. ذلك أنها تشجع الاستثمارات بما يسمح بزيادة سعة الطاقة الإنتاجية بما يجنبنا ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن يضر بالاقتصاد العالمي».

في المقابل رأى الأمين العام لـ «أوبك» أن «تقديرات وكالة الطاقة الدولية لا تختلف كثيراً عن تقديرات أوبك في تقريرها الأخير». وإن كان تقرير أوبك الشهري حذر من أن توقعات نمو الطلب قد تواجه تحدياً نتيجة مشاكل الاقتصاد العالمي من التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا والولايات المتحدة ومشاكل زيادة الدين العام في أنحاء مختلفة من العالم.

أما بالنسبة للنمو المتوقع في الطلب الصيني على النفط، الذي يمثل نحو نصف نمو الطلب العالمي، فقد عدل تقرير وكالة الطاقة الدولية توقعاته لنمو الطلب الصيني بزيادة 200 ألف برميل يومياً لتبلغ الزيادة 1.2 مليون برميل يومياً. بينما رفع تقرير أوبك توقعاته لزيادة الطلب الصيني بقدار 50 ألف برميل يومياً ليصل نمو الطلب إلى 760 ألف برميل يومياً.

وجدد الغيص موقف «أوبك» وتحالف «أوبك+» الثابت في الحفاظ على استقرار سوق النفط، مؤكداً «نحتاج إلى العمل معاً وليس ضد بعضنا البعض. ونرى في أوبك أن سبيل مواجهة التحديات المستقبلية بالنسبة للطاقة هو الاستمرار في الحوار البناء مع كل الشركاء».

عودة صادرات النفط الروسي إلى مستويات ما قبل الحرب على أوكرانيا

شويتا شارما

اندبندنت

كشفت بيانات جديدة أن حجم صادرات النفط الخام الروسي عاد اليوم ليفوق ما كان يبلغه قبل اجتياح فلاديمير بوتين لأوكرانيا، على رغم اشتداد العقوبات التي يفرضها الغرب على البلاد.

وبحسب ما كشفته أرقام قدمتها شركة رصد السلع الأساسية «كيبلر» Kpler لصحيفة «اندبندنت»، تتجه نسبة 90 في المئة من صادرات النفط الروسي المشحون عن طريق البحر إلى الهند والصين.

وبالمعدل، يشتري كل من العملاقين الآسيويين 1.5 مليون برميل في اليوم، وهو ما يعوض عن نقص الصادرات إلى الدول الأوروبية التي مثلت في الماضي ثلثي النفط الخام الروسي.

ومع أن الهدف من العقوبات الغربية هو إيقاف وصول الأموال إلى صندوق حرب فلاديمير بوتين عقب اجتياحه أوكرانيا، ارتفع حجم صادرات النفط الخام الروسي فعلياً من 3.35 مليون برميل يومياً في 2022 إلى 3.5 مليون برميل يومياً في الربع الأول من 2023، وفق ما كشفته «كيبلر»، علماً بأن تركيا وبلغاريا هما أكبر شاريتي نفط خام روسي اليوم بعد الهند والصين.

وبعد أن كانت الصين، وهي ثالث أكبر مستوردة نفط في العالم، تشتري ما لا يتعدى الواحد في المئة من مجمل متطلباتها النفطية من روسيا عام 2021، عمدت إلى زيادة أعمالها التجارية مع موسكو، وباتت تشتري 25 في المئة من نفطها من روسيا عام 2022، و51 في المئة منه في الربع الأول من 2023. ولفتت «كيبلر» إلى أن الهند تسير باتجاه شراء النفط الروسي بأحجام قياسية مقدارها 1.9 مليون برميل في اليوم خلال مارس (آذار). ويجدر التذكير بأن الصين شكلت الوجهة الرئيسة للنفط الخام الروسي حتى قبل اجتياح أوكرانيا، لكنها زادت اعتمادها أكثر على روسيا، وهي تستورد اليوم 36 في المئة من نفطها الخام من روسيا، في ارتفاع عن 25 في المئة عام 2021.

وفي هذا الصدد، صرح مات سميث، كبير محللي النفط في شركة «كيبلر» لصحيفة «اندبندنت»، قائلاً: «إن الدولتين تستوردان 90 في المئة من النفط الخام الروسي المنقول عبر البحر. وهذا رقم لا ريب فيه أبداً، علماً بأن هذه النسبة ستزيد أكثر حتى إن أخذنا في الحسبان النفط المتدفق إلى الصين عبر الأنابيب». ومع أن أحجام صادرات النفط الروسي حققت ارتفاعاً، تشير التخفيضات السعرية الكبيرة التي تقدمها روسيا للهند والصين إلى أن عائداتها السنوية انخفضت كثيراً.

وفي هذا الصدد، أكدت «وكالة الطاقة الدولية» International Energy Agency يوم الجمعة أنه على رغم وصول صادرات النفط الروسية إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاث سنوات تقريباً في مارس، يبقى أن العائدات، وتبلغ قيمتها 23.7 مليار دولار، قد تراجعت بنسبة 43 في المئة عن الفترة المقابلة من 2022.

وكشف سميث بالقول: «إن أوروبا تتلقى ضربة لأن أسعار النفط باتت أعلى مما كان يمكن أن تكون عليه لو لم تبدأ الحرب الروسية يوماً ولم تفرض العقوبات. لكن هذا الواقع يصبح عديم الأهمية عندما نقارنه بما ترغم روسيا على تقديمه من تخفيضات سعرية مقابل نفطها الخام، لتحقق بالتالي عائدات أقل بكثير».

تبقى الصين من الحلفاء الأكثر تقرباً من روسيا على امتداد الحرب في أوكرانيا، في حين أن الهند تسير بخطى حذرة جداً، فلا تعتمد موقف روسيا، ولا تنتقد اجتياح بوتين علناً. كما وأن نيودلهي قاومت بشدة الضغوط للانضمام إلى الغرب لجهة فرض عقوبات اقتصادية [على روسيا]، مبررة قرارها بأنها مضطرة إلى وضع متطلبات التنمية المحلية ومصالح شعبها في الطليعة.

ومن جهته، أكد برونو ماكايس، وهو كاتب حول موضوع العلاقات الدولية ووزير دولة سابق للشؤون الأوروبية في البرتغال، لصحيفة «اندبندنت»، على صعوبة توجيه انتقادات حادة للهند على خلفية استيرادها النفط الروسي الرخيص، لكنه أضاف أن المشكلة الحقيقية تكمن في غياب أي انتقاد [هندي] على الإطلاق من وجهة نظر إنسانية أو جيوسياسية. وصرح قائلاً: «لم أعثر ولا على جملة انتقاد واحدة صادرة عن مسؤول هندي بشأن الاجتياح، علماً بأن السجل الصيني، في المقابل، يحفل باقتباسات من هذا القبيل في أوساط المسؤولين الصينيين، وهو أمر مدهش فعلاً. فالنبرة المعتمدة من الصين، حتى على مستوى المسؤولين العسكريين فيها، هي أكثر انتقاداً من نبرة المسؤولين الهنديين».

ومن جانبه، كشف سانجاي كومار كار، وهو أستاذ في «معهد راجيف غاندي لتكنولوجيا البترول» RGIPT، لصحيفة «اندبندنت»، أن النفط الروسي هام و«جيد للاقتصاد [الهندي]». أما روسيا، فتستفيد من متطلبات النفط الكبيرة في الهند والصين، كونهما دولتين ناميتين عملاقتين، وتسعى بالمقابل «لاستعادة أحجام المبيعات النفطية السابقة للحرب». أي أن المسألة، بكلام آخر، تعتبر مربحة للطرفين.

في ديسمبر (كانون الأول) من السنة الماضية، اتفقت اقتصادات «مجموعة الدول السبع» G7 مع الاتحاد الأوروبي على سقف سعري مقداره 60 دولاراً للبرميل مقابل النفط الخام الروسي المنقول عبر البحر، مع تعهد بحظر عمليات شحن النفط الخام الروسي المنقول عبر البحر أو تمويله أو تأمينه في حال بيعه بسعر يتخطى هذا السقف.

يجدر التذكير بأن جولة جديدة من العقوبات الأوروبية المفروضة على المنتجات الروسية المكررة دخلت حيز التنفيذ في فبراير (شباط)، ليتسع بالتالي نطاق العقوبات، فلا تعود مقتصرة على النفط الخام فقط.

وفي تعليق لصحيفة «اندبندنت»، توقع لوري ميليفيرتا، وهو شريك تأسيس وكبير محللين في مركز البحوث حول الطاقة والهواء النظيف CREA، أن تكون أحجام [التصدير] عند المستويات السابقة لاجتياح أوكرانيا أو أن تتخطاها، ما لم يفرض حظر مباشر على ناقلات النفط الروسي التي يملكها أو يؤمنها أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي و«مجموعة الدول السبع».

وأفاد قائلاً: «إن في حال تطبيق هذه المقاربة على الشكل الصحيح، فلن يعود الحجم الكبير لصادرات النفط الروسية إلى الصين والهند يشكل مشكلة».

مع ذلك، أضاف أن التحالف في موضوع السقف السعري عجز عن سد ثغرة كبيرة على صعيد التنفيذ، بالنسبة إلى تبادلات المحيط الهادئ التجارية المتجهة من مرافئ الشرق الأقصى الروسية إلى الصين، حيث بقيت أسعار النفط الخام الروسي المرجعية تفوق معظم الأحيان السقف السعري المفروض منذ إطلاق هذه السياسة.

لا تـزال الهنـد، التـي تسـتضيف حالياً قمة مجموعـة العشـرين G20، تواجه صعوبات لمعالجة الانقسـامات العميقـة فـي مواقـف الاقتصادات الكبرى حول موضوع حرب أوكرانيا، مع الإشـارة إلى أن وزراء خارجية دول مجموعة العشرين، ولهذا السبب تحديداً، لم يتفقوا على صياغة بيان مشترك في ما بينهم عندما اجتمعوا في دلهي الشـهر الماضي.

وفي سـبتمبر (أيلول) المقبل، ستسـتقبل الهند كبار الزعماء على امتداد روزنامة قمة مجموعة العشـرين، التي ستجمع بوتين والرئيس الصيني شي جينبينغ في غرفة واحدة مع الرئيس الأميركي جو بايدن وزعماء غربيين آخرين.

وأكـد ماكايـس فـي هـذا الصدد على أن «[قمة] مجموعة العشـرين تعتبر فعلياً لحظة هامة لممارسـة قوة الإقناع على الهند»، وتابع بالقول «إن مجموعة العشرين تمارس بعض الضغوط [على الهند بشأن موقفها من أوكرانيا] لأن موقفها يهدد بتدمير مبادرة بالغة الأهمية بالنسـبة إلى الهند.

«لعـل الهنـد تـدرك أنهـا بحاجـة إلـى اتخـاذ موقف أقـوى. والحال أن سـبب نجاح إندونيسـيا ضمـن مجموعة العشـرين يعـزى جزئيـاً إلـى كونها اتخـذت موقفاً مبدئيـاً بشـأن أوكرانيا».

النفط يغير اتجاهه ويهبط بعد صعود استمر 4 أسابيع

اندبندنت

عكست أسعار النفط اتجاهها وتراجعت خلال تعاملات اليوم الإثنين في أولى جلسات الأسبوع بعد ارتفاعها في وقت سابق من الجلسة، وأيضاً بعد صعودها على مدى الأسابيع الأربعة الماضية وسط توقعات بزيادة الطلب وتراجع الإمدادات.

وتراجعت العقود الآجلة لـ «خام برنت» القياسي تسليم يونيو (حزيران) 2023 بنسبة 0.66 في المئة إلى 85.74 دولار للبرميل، كما هبطت العقود الآجلة لـ «خام غرب تكساس الوسيط» (نايمكس) تسليم مايو (أيار) 2023 بنسبة 0.76 بالمئة، مسجلة 81.89 دولار للبرميل.

وكانت أسعار الخام أنهت تعاملاتها الجمعة، 14 أبريل (نيسان)، على ارتفاع وسط توقعات بانتعاش الطلب في الصين مع تراجع الإمدادات، لتحقق مكاسب أسبوعية للمرة الرابعة على التوالي، فيما حقق خام «غرب تكساس الوسيط» مكاسب أسبوعية بنسبة 2.3 في المئة، وارتفع «خام برنت» 1.4 في المئة.

أطول سلسلة مكاسب منذ منتصف 2022

وسجلت أسعار الخام مكاسب أسبوعية للمرة الرابعة على التوالي، وهي أطول سلسلة متتالية منذ منتصف عام 2022، بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلباً قياسياً عام 2023 بلغ 101.9 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها مليونا برميل يومياً عن العام الماضي.

وأوضحت وكالة الطاقة أن الخفض المفاجئ للإنتاج من قبل تحالف «أوبك+» سيجعل السوق ضيقة أكثر مما كان متوقعاً في السابق، ويؤدي إلى مزيد من الزيادات في الأسعار مما يلحق مزيداً من الألم بالمستهلكين.

وانتعشت أسعار النفط بعد الأزمة المصرفية التي اجتاحت الأسواق في أميركا وأوروبا ودفعت العقود الآجلة إلى أدنى مستوى لها خلال 15 شهراً في منتصف مارس (آذار) الماضي، وكان تقلص مخزون الخام في مركز التخزين الرئيس للولايات المتحدة في «كوشينغ» وانقطاع الإمدادات من كردستان العراق أديا إلى مزيد من شح الإمدادات في الأسواق العالمية.

ضعف الطلب

ونقلت وكالة «بلومبيرغ» عن رئيس إستراتيجية السلع الأولية لدى «آي إن جي غروب» وارن باترسون قوله عبر مذكرة بحثية إن «خفوضات 'أوبك+' للإنتاج عززت الأسعار بشكل واضح، ومع ذلك فإن هوامش أرباح التكرير الضعيفة تشكل مصدراً للقلق، مما يشير إلى ضعف الطلب على نواتج التقطير المتوسطة».

صادرات النفط السعودي

وأظهرت بيانات رسمية اليوم الإثنين تراجع صادرات النفط الخام السعودية خلال فبراير (شباط) 2023 إلى 7.455 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 7.658 مليون برميل يومياً خلال يناير (كانون الثاني).

وأرقام الصادرات الشهرية تقدمها السعودية ودول أعضاء أخرى في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى مبادرة البيانات المشتركة (جودي) التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع صادرات السعودية من المنتجات النفطية 0.218 مليون برميل يومياً إلى 1.484 مليون برميل خلال فبراير الماضي.

وارتفع معدل الحرق المباشر للخام في السعودية بمقدار 17 ألف برميل يومياً في فبراير إلى 329 ألف برميل يومياً، فيما انخفض إنتاج السعودية من الخام 3 آلاف برميل على أساس شهري إلى 10.450 مليون برميل في فبراير، وزادت مخزونات الخام السعودية 6.258 مليون برميل إلى 151.912 مليون برميل.

أمين عام أوابك: 3 مشروعات غاز عربية مرتقبة.. وتكلفة إنتاج النفط في الخليج الأقل عالميًا

الطاقة

تحدّث أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني، في حوار حصري مع منصة الطاقة، عن رؤيته لتطورات الأوضاع بسوق النفط والغاز وقطاع الطاقة المتجددة، في ضوء الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية عالميًا.

وأشاد اللوغاني بقرار الخفض الطوعي في إنتاج النفط لدول تحالف أوبك+ الذي جرى في الثاني من أبريل/نيسان الجاري، بقيادة السعودية وروسيا و7 دول أخرى، مؤكدًا أهمية تلك الخطوة في دعم استقرار سوق النفط. كما تحدّث أمين عام منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول أوابك عن تبعات انهيار مصرف سيليكون فالي الأميركي، ورؤيته لمدى تماسك سوق النفط، ومتى يتدخل تحالف أوبك+ لإنقاذ الأوضاع.

وفي هذا الحوار، الذي يُعدّ الأول له منذ تولّيه مهام منصبه في الأول من مارس/آذار الماضي، كشف المهندس جمال اللوغاني أبرز مشروعات الغاز العربية، ورؤيته لأسباب عدم ارتفاع أسعار الغاز في شتاء 2023/2022 كما كان متوقعًا.. وإلى نص الحوار:

ما رأيكم في خطوة الخفض الطوعي بإنتاج النفط لعدد من منتجي أوبك+، وهل يمكن أن تتسبب في زيادة التضخم؟

مساء يوم 2 أبريل/نيسان، أعلنت السعودية و8 دول في أوبك+ خفضًا طوعيًا في إنتاج النفط بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا، من مايو/أيار المقبل وحتى نهاية العام الجاري (2023)، هذا بالإضافة إلى خفض الإنتاج المتفق عليه بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، في الاجتماع الوزاري رقم 33 للتحالف، الذي عُقد في الخامس من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وبناءً على ما تقدّم، يكون إجمالي خفض الإنتاج المعلَن من بعض دول تحالف أوبك+ خلال المدة الممتدة من شهر مايو/أيار وحتى نهاية العام هو 3.66 مليون برميل يوميًا، أي ما يمثّل قرابة 3.6٪ من إجمالي الطلب العالمي في عام 2023، البالغ 101.9 مليون برميل يوميًا، وفقًا لأحدث توقعات منظمة أوبك.

ومن وجهة نظرنا، نرى أن هذه الخطوة تعدّ إجراءً احترازيًا يهدف أساسًا إلى دعم استقرار سوق النفط»، وفي هذا السياق، نودّ الإشارة مجددًا إلى حالة عدم اليقين المحيطة بسوق النفط، فالاقتصادات العالمية الرئيسة تشهد تباطؤًا في أدائها، وتستمر البنوك المركزية في سياساتها المتشددة لكبح جماح التضخم، وهو ما قد يُضعف الطلب على النفط.

ومن جانب آخر، فإن إمكان تنامي التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا يُعدّ أحد أهم العوامل التي قد يكون لها تأثيرات كبيرة في أساسيات سوق النفط، لا سيما الأسعار، خاصة في ظل التدخل المباشر في آليات التسعير بسوق النفط من قِبل كل من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والاتحاد الأوروبي وأستراليا، والتي فرضت سقفًا سعريًا على صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المنقولة بحرًا.

كما نودّ تأكيد نجاح النهج الاستباقي لتحالف دول أوبك+ الذي يعتمد على التقييم المستمر لظروف السوق والاستعداد لإجراء تعديلات فورية على الإنتاج بأشكال مختلفة، إذا لزم الأمر، خاصةً في ظل التقلبات المرتفعة وزيادة حالة عدم اليقين المحيطة بسوق النفط العالمية.

ما رؤيتكم لسوق النفط وردة الفعل بعد انهيار بنك سليكون فالي «Silicon Valley» في منتصف مارس/ آذار الماضي؟

أسواق النفط العالمية شهدت حالة مرتفعة من عدم اليقين بسبب تنامي المخاوف بشأن الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأميركية، بعد انهيار سيليكون فالي، وهذه أسوأ أزمة مصرفية منذ عام 2008، عندما أصبح المصرف غير قادر على تلبية طلبات السحب من قبل العملاء بسبب أزمة سيولة، وامتدّت هذه الأزمة إلى كل من بنك New York's Signature وبنك Credit Suisse.

وعلى الرغم من أن عمليات إغلاق البنوك ليس لها تأثير مباشر في الإمدادات أو الطلب على النفط، فإنها تشكّل خطرًا على استقرار الاقتصاد العالمي، فقد تخوّف المستثمرون في أسواق النفط من إمكان حدوث ركود في الاقتصاد الأميركي، خاصة في ظل مواصلة مجلس الاحتياطي الفيدرالي تشديد السياسة النقدية للحدّ من التضخم، وما يرتبط بذلك من مخاوف بشأن ضعف الطلب على النفط.

هل توقعتم الانخفاض الكبير في أسعار النفط بعد انهيار سليكون فالي؟

أسعار الخام النفط استردّت معظم خسائرها الناجمة عن الأزمة، بدعم من الإجراءات المصرفية التي اتُّخِذَت، بما في ذلك موافقة شركة تأمين الودائع الفيدرالية الأميركية على بيع ودائع وقروض بنك Silicon Valley إلى مؤسسة First Citizens، واستحواذ بنك «يو بي إس» السويسري على بنك Credit Suisse، وهو ما أسهم بشكل كبير في تهدئة المخاوف من أن الاضطرابات المالية قد تضرّ بالاقتصاد وتُقلّص الطلب على الوقود.

بعضهم يقول، إن سوق الطاقة، والنفط خاصة، «هشة» لدرجة أنها تتأثر بأيّ معطيات دولية.. ما صحة ذلك؟

عادةً ما تكون كل القطاعات الاقتصادية عرضة للتأثر بأيّ معطيات دولية، وهو ما يمكن ملاحظته في جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة الروسية الأوكرانية.

وفي هذا السياق، نجحت سوق النفط العالمية في التكيف بشكل سريع نسبيًا مع سلسلة الصدمات الكبيرة التي تعرضت لها على مدار الأعوام الماضية، وكان تحالف دول أوبك+ هو أحد أوجه التعاون الذي أسهم بشكل أساس بتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط، الذي يُعدّ أمرًا ضروريًا لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

غير أن تنامي التوترات الجيوسياسية، وما يرتبط بذلك من زيادة التدخلات الحكومية في سوق النفط، جعلت السوق عرضة لحالة مرتفعة من عدم اليقين، خاصة أن مخاوف أمن الطاقة والقدرة على تحمّل تكاليفها المرتفعة أصبحت هي المحركات الرئيسة لسياسة الطاقة العالمية.

عند انهيار أسعار النفط يطالب كثيرون بأن يتدخل تحالف دول أوبك+.. هل تؤيدون ذلك؟ وما هو الحد الأدنى لانخفاض الأسعار الذي يمكن عنده أن نرى التحالف يتدخل لإنقاذ الوضع؟

القرارات التي اتخذها تحالف دول أوبك+ منذ بدء تشكيله وحتى الوقت الحالي قدّمت دليلًا حيًا على الدور المهم الذي أدّاه في تحقيق توازن واستقرار سوق النفط العالمية المتقلبة، وهو دور من المرجّح أن يستمر في المستقبل.

وهنا تجدُر الإشارة إلى أن التحالف عادةً ما يراقب عن كثب أيّ تطورات قد يكون لها تأثيرات طويلة المدى في هدفه الرئيس، وهو توازن واستقرار سوق النفط العالمية، كما أنه يتبع نهجًا ناجحًا يتمثل في اتخاذ إجراءات استباقية لتحقيق هذا الهدف، مثل القرار الأخير بخفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية العام الجاري (2023)، في ظل حالة عدم اليقين المرتفعة التي تكتنف الاقتصاد العالمي وتوقعات سوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط.

صدرت تصريحات رسمية مؤخرًا من وزيري الطاقة في السعودية والجزائر، ووزير النفط الكويتي، يحذّرون من انهيار سوق النفط في حال إقرار مشروع قانون «لا أوبك NOPEC» الأميركي .. كيف تنظرون إلى هذا التشريع ومدى تأثيره في سوق النفط؟

هذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها التلويح باستعمال قانون «NOPEC»، ولم يلتفت مؤيّدو مشروع القانون إلى أنه في حاله إقراره سيؤدي إلى عجز الإمدادات عن تلبية الطلب المستقبلي في سوق النفط العالمية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل وجود عدد من العوامل، كالتالي:

أولًا: محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة الناجمة عن نقص الاستثمارات في قطاع النفط، والذي تفاقم بدوره بسبب محاولات الاستغناء عن الوقود الأحفوري.

ثانيًا: انخفاض المخزونات الإستراتيجية إلى مستويات متدنّية حرجة على خلفية استعمالها من قبل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال العام الماضي أداةً للتأثير في موازين السوق النفطية في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية، وهو الأمر الذي ثبتَ عدم فعاليته بمرور الوقت.

ثالثًا: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على إنتاج النفط الخام في روسيا، التي قررت مؤخرًا خفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا بدءًا من شهر مارس/آذار 2023، استجابة للحظر المفروض على صادراتها النفطية.

هل يتفق أمين عام أوابك مع ضرورة عدم تصدير النفط إلى أيّ دولة تضع سقفًا لأسعار نفط أوبك، مثلما قال وزير الطاقة السعودي، بأن بلاده لن تصدّر النفط إلى أيّ دولة تضع سقفًا على أسعار نفط المملكة؟

إن وضع سقف لأسعار نفط أوبك يعدّ تدخلًا مباشرًا في أساسيات السوق العالمية، سيكون لها تداعيات كبيرة، ليس فقط على استقرار وتوازن سوق النفط، ولكن على أمن الطاقة العالمي عمومًا.

ما توقعاتكم للطلب على النفط في 2023؟

تشير التوقعات إلى نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2023 بدعم رئيس من تعافي النشاط الاقتصادي والصناعي في الصين (أكبر مستورد عالمي للنفط)، التي قررت في نهاية العام الماضي إلغاء القيود الصارمة المرتبطة بسياسة «صفر كوفيد - Covid Zero» لمنع انتشار فيروس كورونا، غير أن هذه التوقعات تحيط بها حالة من عدم اليقين مرتبطة بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، ومستويات التضخم المرتفعة.

ما توقعاتكم لأسعار النفط عام 2023، في ضوء كل هذه التحديات والتوترات الجيوسياسية؟

سوق النفط تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين، يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط، ولكن عمومًا هناك عدّة سيناريوهات مختلفة لاتجاهات أسعار النفط في عام 2023.

وتعتمد تلك السيناريوهات على مستوى أداء الاقتصاد العالمي (انتعاش/أو ركود)، وما يرتبط به من (ارتفاع/انخفاض) في الطلب على النفط الخام ومنتجاته، وسياسات البنوك المركزية الرئيسة (المتشددة/ أو الميسِّرة)، ومعدلات التضخم العالمية (ارتفاع/ أو انخفاض)، ومستوى التوترات الجيوسياسية وتداعياتها (تصاعد/ أو تراجع)، فضلًا عن إمكان حدوث أيّ انقطاعات غير مخطط لها في الإمدادات، وإمكان عودة تفشّي فيروس كورونا (لا سيما في الصين).

ما متوسط تكلفة إنتاج النفط في دول الخليج؟

تُعدّ تكلفة إنتاج النفط في دول الخليج هي الأقلّ على المستوى العالمي، نظرًا لموقعها الجغرافي وتكوينها الجيولوجي وكبر حجم الحقول (وفورات الحجم) والكفاءة التشغيلية مع استعمال أحدث التقنيات العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن متوسط تكلفة إنتاج النفط في دول الخليج يتراوح ما بين 3 دولارات و15 دولارًا للبرميل. توقعت أوابك أن يشهد شتاء 2023 ارتفاع الطلب إلى مستويات قياسية، وأيضًا الأسعار، لكن الوضع في السوق كان هادئًا، ما السبب؟

ظروف الشتاء المعتدل في أوروبا أدّت دورًا رئيسًا في تراجع الطلب على الغاز، علاوة على تطبيق الصين لسياسة صفر كوفيد، والتي أدت إلى تراجع حاجة السوق الصينية للغاز الطبيعي المسال، وحلّت في المركز الثاني عالميًا، خلف اليابان.

كانت منظمة أوابك أول من طالب الدول بتوقيع عقود غاز طويلة الأجل، هل هي بالفعل الطريقة المثلى للمشروعات الجديدة؟

صناعة الغاز الطبيعي المسال صناعة باهظة التكاليف، ولذلك تضمن العقود طويلة المدة للبائع الحصول على تدفقات نقدية مستمرة لضمان استمرار ضخ الاستثمارات في موارد الغاز وتغطية التكاليف، بينما تضمن للمشتري الحماية من تقلّب الأسعار التي تعاني منها الأسواق الفورية، مع ضمان تأمين الإمدادات.

ما أبرز المشروعات العربية المرتقبة، والتي بإمكانها الإسهام في تأمين الإمدادات الأوروبية؟

مشروع توسعة «حقل الشمال» بدولة قطر بطاقة 49 مليون طن سنويًا، ومشروع «تورتو أحميم» في موريتانيا بطاقة 5 ملايين طن سنويًا، ومشروع في الفجيرة للغاز الطبيعي المسال بطاقة 9.6 مليون طن سنويًا، وستسهم هذه المشروعات في رفع الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي سيمكّنها من زيادة صادراتها من الغاز المسال إلى السوق الأوروبية والعالمية حال توقيع اتفاقيات جديدة، بما يحقق المنفعة المشتركة لكلا الجانبين.

بحسب دراسات أوابك، ما هي احتياطيات الغاز المتوقعة في شرق المتوسط؟

أولت الأمانة العامة لمنظمة أوابك اهتمامًا خاصًا بمنطقة شرق المتوسط منذ سنوات، في إطار متابعتها لأبرز التطورات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة عمومًا، والغاز الطبيعي خصوصًا، إذ أصدرت دراسة متخصصة في عام 2018 بعنوان «واقع وآفاق الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط»، أشارت إلى احتواء منطقة شرق المتوسط بقسميها الشرقي والغربي، بداية من السواحل السورية وصولًا إلى شمال مصر، على احتياطي غاز قابل للاستخراج يُقدَّر بنحو 470 تريليون قدم مكعبة، بالإضافة إلى قرابة 10 مليارات برميل من سوائل الغاز، علمًا بأن حصيلة ما اكتُشِفَ إلى الآن بلغ أقلّ من 100 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، أي نحو 21٪ من إجمالي التقديرات لثروات المنطقة المحتملة.

بحسب التقرير الأخير لأوابك عن الغاز والهيدروجين، هل يمثّل الهيدروجين فرصة للدول العربية، خاصة كبار منتجي النفط؟

لا شك أن الدول العربية حاضرة وبقوة في المشهد العالمي للهيدروجين، إذ وضعت عدّة دول أهدافًا محددة بأطر زمنية لإنتاج الهيدروجين والحصة المستهدفة من التجارة العالمية، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، الأمر الذي يعكس حرصها على الوجود في هذا السوق الواعدة مستقبلًا، والظفر بحصّة سوقية مهمة، لتضيف إلى موقعها الريادي في أسواق الطاقة دورًا جديدًا بصفة مصدّر للهيدروجين، أسوة بدورها التاريخي مصدّرًا عالميًا لإمدادات النفط والغاز منذ عدّة عقود.

ما توقعات أوابك لعدد مشروعات الهيدروجين في الكويت والسعودية وسلطنة عمان والجزائر ومصر في نهاية عام 2023؟

حسب التقرير الأخير لأوابك حول تطورات الغاز والهيدروجين، بلغت حزمة المشروعات المعلَنة في إنتاج ونقل واستعمال الهيدروجين في الدول العربية نحو 73 مشروعًا، والتي جاءت «بمحفظة متنوعة»، شملت مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، ومشروعات لإنتاج الهيدروجين الأزرق والأمونيا الزرقاء، ومشروعات لنقل الهيدروجين واستعماله في مجال النقل البري والبحري والجوي.

ومن المتوقع أن يرتفع العدد نهاية العام، في ظل الاهتمام المتزايد بهذا النشاط.

سهم أرامكو يقفز لأعلى مستوى في نصف عام

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

عكاظ

قفز سهم أرامكو بنهاية تداولاته أمس (الإثنين) بنسبة 4.68٪، ليرتفع 1.55 ريال، ويغلق عند مستوى 34.65 ريال، كأعلى مستوى له في نصف عام.

يأتي ذلك بعد أن أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أمس الأول (الأحد)، إتمام نقل 4٪ من إجمالي أسهم شركة الزيت العربية السعودية - أرامكو السعودية من ملكية الدولة إلى ملكية الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل)، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وكشف رصد أجرته «عكاظ»، أن نقل نحو 4٪ من أسهم شركة أرامكو، البالغ عددها نحو 220 مليار سهم، سينعكس عنه نقل نحو 8.8 مليار سهم تعادل قيمتها السوقية نحو 289.08 مليار ريال. وكان عدد الأسهم الحرة لشركة أرامكو قبل إتمام عملية النقل نحو 12.79 مليار سهم (منها 8.8 مليار سهم تم الإفصاح سابقاً عن نقلها إلى صندوق الاستثمارات العامة)، فيما سيتم حالياً نقل 8.8 مليار سهم آخر إلى شركة سنابل للاستثمار، وسيرتفع عدد الأسهم الحرة لشركة أرامكو إلى 21.59 مليار سهم، تعادل نسبتها 9.81٪ من إجمالي أسهم الشركة، لتصبح ملكية الدولة من شركة أرامكو نحو 90.188٪.

وسترتفع نسبة وزن الأسهم الحرة في مؤشر «تاسي» لشركة أرامكو من 19.29٪ إلى 28.75٪ (أكثر من ربع المؤشر)، إلا أن نظام تداول يجعل الحد الأعلى للشركة لا يتجاوز 15٪.

يذكر أن رأسمال شركة أرامكو يبلغ نحو 75 مليار ريال، وتعد شركة أرامكو الأعلى قيمة سوقية بين شركات سوق الأسهم كافة، والأكبر حجماً في مؤشر «تاسي».

شكراً